

هل يمكن معرفة الحديث أصح الأسانيد وكن الجري في الحديث نفسه
 قال ابن الصلاح ولهدى نزي الامسك عن اسناد او حدث الى غيره فليس
 الكلام معصوماً على الاسانيد كما هنا قلت كما تتجلى في الزين قوله أو
 حديث لانه قال الحافظ ابن حجر لا يحفظ عن احد من المد الحديث انه قال حدث
 كن اصح الاحاديث على الاطلاق لانه لا يلزم من كون الاستاذ اصح من غيره
 ان يكون المتن المروي براصح من المتن المروي بالاسناد المروج لاحتمال
 انتفا العلة عن الثاني ووجودها في الاول او كثرة المتاعص وتواترها على
 الثاني دون الاول فلا جعل هذا ما حاصل الامة الا في الاول خاصة وكافة قائل
 يمكن اولاً يمكن **قال الزين الدين والخاتمة** انه يعرف اصح ذكر الضمير لاضاً
 الى المذكور **يصح** الظاهر يقال لا يمكن لانه عنوان البحث فكانت اراء بالصحة
 الامكان **لأن تفاوت مراتب الصحة** التي بعدها صحح واصح الا ان ابن
 الصلاح ذكر هذا البحث بعد بيان مراتب الصحة فانه قال الصحح يفتق
 الى متفوق عليه ويحتل فيه ويتنوع المشهور وغرب ويتنوع ذلك ثم قال ان درجات
 الصحح تفاوت في القوة كسب يمكن الحديث من الصفا المذكور التي
 تبنى الصحة عليها ويقسم باعتبار ذلك الى اقسام يتعصى احصاؤها على العادة
 الحاضرة هي **وهي التفاضل في المترتبة** التي على هاهن من الدين لا
 تتضح الابدع معرفة هذه التفاضل فلو اشار اليها كما تم في الافادة لقوله **مترتبة**
على بلوغ الاسناد من شروط الصحة ولا سبيل للمعرفة فكنت منها
 الابدع معرفة هذه التفاضل لمعرفة الاعلان من متب من الادنا قال **ويخرج**
 على

أعلى درجات القبول في كل فرد من الرواه بان يكون اكل رواه الصحاح
 عدالة وضبطاً بالنسبة الى كل راو وفي الحديث نبوي **في ترجمة**
واحدة بالنسبة لجميع الرواه اذ قد لا يعرف بعض الرواه او في ترجم معقوده
 لرواه متعددتين كما في امر قد حكم على بعض ان تراجم بالنسبة الى راو معين
 وهذا التعديل يشعر بان يمكن وانما يجوز ولو عمل المصنف في اول البحث يقول
 معرفة اصح الاسانيد كان او في ذلك كما ذكره هنا **نعم** كما ان الحكم بالمنظ
 لا يمكن ان يعطى الحكم في اصح الاسانيد لصحاح واحد وكانه لكان قال المصنف
وقرب من ههنا اي من كلام الزين **ما قاله الحاكم** اي بوجده له الامام
 الكبير الحافظ الشهير ليس اسانيد مرفوعة على امامته وجلالته وياني ذكر كتابه
 المستدرک وكلام الامة فيه وهذا الذي ذكره المصنف ذكره الحاكم في كتابه غلو
 الحديث **وساقي كلامه قريباً** وهذا الاطلاق الاول في المسئلة والاطلاق في
 الثاني ما افاده قوله **قال ابن الصلاح ان جماعة من المحدثين غاضوا في**
غمر ذلك الغمر بالعين المنجزة فيم ساكنة فرام من غمر المانعطاء في الكلام
 استعاره شبهة البحث عن اصح الاسانيد لا بالبحر فثبت له الخوض والغمر
 وهذا دليل على ان هؤلاء الخاضعين يرون معرفة اصح الاسانيد بل وجب من غمها
 عينه وهذا القسم يقال قول المصنف يمكن وكانه قال اولاً ثم ذكر القسم لاول
 واحذ في ذكر الثاني **فاضطربت اقوالهم** اختلفت في تعيين اصح الاسانيد
فقال البخاري اصح الاسانيد نادى ابن الصلاح لفظها وكذا كان
 الحاكم في الرواية عن البخاري وما كان يحسن حين قما اذ فيها التنصيص على الرواه